بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس: 27

الأستاذ: سماحة العلامة الشيخ معين دقيق

الدرس: تفسير القرآن الكريم

المبحث: سورة الإنسان

التاريخ: 07\02\2023 م

كتبه: عبدالله ضيف الستري

المحطة الثالثة: هل الآية على قضية الحقيقية أو الخارجية.

هو أن هذه الآية وما يتلوها من الآيات التي نبحت عنها في هذه الأيام تمثل مقطعاً واحداً منسجماً، هل هذه الآيات ناظرة إلى قضية تقديرية حقيقية؟ بحيث إنها تكون ناظرة إلى تبين موضوع بشرائط خاصة، تترتب عليه آثار خاصة.

فكأن الباري تبارك وتعالى يريد أن يقول: يا أيها الناس من أطعم منكم مسكيناً ویتيماً وأسيراً مع حبه للطعام، وكان عمله خالصاً لوجه الله سبحانه وتعالى، فإنه يلقي الجزاء الكذائي، فتكون القضية حقيقية. فهل الآية ابتداء ناظر إلى القضية الحقيقية أم أنها ابتداء ناظر إلى قضية خارجية حاصلة بالفعل تحكي عنها، وتكون هذه الحكاية مما يستنتج منها قضية حقيقية؟ ففي بعض الأحيان بعض الخطابات ناظرة إلى قضية خارجية، لكن لحنها وسياقها يستنتج منه قاعدة عامة وقضية حقيقية.

إذاً هل هي في الابتداء ناظرة إلى قضية حقيقية أم أنها في الابتداء ناظرة إلى واقعة خاصة يستنتج منها قاعدة عامة؟

هذه المحطة من المحطات المهمة جداً، وتكلمنا عنها بمقدار قليل عند البحث عن أن سورة الدهر هل هي مكية أم مدنية؟ قبل الدخول في تحقيق هذه المحطة نقدم المقدمة تنفع في المقام وفي غيره: هناك ملاحظة جادة وواضحة عند مفسري العامة، عندما يتناولون الآيات الناظرة إلى فضائل أهل الولاية أو إلى مثالب أهل العداوة، بل أكثر من ذلك، هذا الشيء نلاحظه كثيراً عندهم عند تعرضهم حتى لمسائل فقهية تقول بها مدرسة الولاية.

الملاحظة هي: عندما يتناولون الآية المربوطة بموضوع يحرفونها إلى معنى مغاير للمعنى الذي تقول به مدرسة الولاية، لكنه في غير موضع هذه الآية يعترفون بخلافه، وهذا عندهم في غاية الكثرة.

اذكر لذلك بعض النماذج، وهو نموذج ليس لا ربط له بالفضائل، كما في آية الوضوء.

عندما تصل الآية إلى مسألة الوظيفة تجاه الأرجل ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾¹ قرأت هذه الآية بقراءتين، قراءة النصب وقراءة الجر.

بالنسبة لقراءة الجر، مقتضى الظاهر أنها واضحة في كونها معطوفة على الرؤوس، والقاعدة تقول: إن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. وبما أن العامل في الرؤوس يتعلق بالمسح، فلا بد في الأرجل يتعلق بالمسح. فتدل ظاهر الآية على لزوم مسح الأرجل.

كي يردوا على هذه القراءة -هذه القراءة موجودة، بل أكثر القراء السبعة قرأوها بهذه القراءة، وإن كان الآن المثبت في مصاحف المسلمين قراءة النصب- التزموا بأن الجر للمجاورة، وهي منصوبة. لكن قد يؤخذ الجار بجرم الجار، فجرت للمجاورة، على طريقة جحر ضبٍ خرب، وينبغي أن نقول: هذا جحر ضبٍ خرب؛ لأن خرب في المعنى صفة للجحر وليست صفة بالنصب، الضب حيوان لا يقال له خرب، البيت يقال له خرب أو غير خرب.

عندما جاء علماءنا قالوا إن الجر للمجاورة يعدّ من شذوذ الكلام، فلا يحمل عليه كلام رب العالمين.

أجابوا: أن هذا ليس من شذوذ الكلام، بل هو في غاية الكثرة حتى في القرآن الكريم، واستشهدوا لذلك بآيات: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾² ينبغي أن نقول إنني أخاف عليكم عذاب يوم أليماً؛ لأن أليم في المعنى صفة للعذاب، وليست صفة لليوم. وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾³ حقها أن يقال محيطاً. وكقوله تعالى في سورة الإنسان ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾⁴ قرأت خضر على قراءة الجر، وإلا المثبت في المصاحف خضر على قراءة الرفع. هذا كله من باب الجر بالمجاورة.

¹ المائدة: 6

² هود: 26

³ هود: 84

⁴ الإنسان: 21

فقالوا في آية الوضوء جرت على الجر بالمجاورة، والجر بالمجاورة كثير حتى في القرآن الكريم، منه هذه الآيات السابقة.

مباشرة عندما ترجع إلى هذه الآيات -ذكرنا ثلاث آيات للجر بالمجاورة- في موضعها المناسب في تفسيرهم، نجد لا أحد منهم يأتي بذكر للجر بالمجاورة، بل يقولون أليم صفة لليوم من باب المبالغة، وخضر يذكرون احتمالات ووجوه متعددة لإعراب الآية ولا أحد منهم يذكر الجر بالمجاورة، هذه ظاهرة بارزة كثيراً عندهم.

ففي مقام المناقشة لإبطال مبنى مدرسة أهل البيت عليهم السلام يذكرون وجوهاً لبعض الآيات، وعندما يأتون إلى تلك الآيات لا يعترفون بهذه الوجوه، وكأن الغرض مجرد الرد للرد.

ففي آية الوضوء التزمتم بمبنى فقهي، وهو غسل الأرجل، الذي هو عبادة من العبادات، والله يريد أن يعبد من حيث يريد لا كما يريد الناس، فرددتم هذا الفعل العبادي متمسكين بأن تلك آيات من باب الجر بالمجاورة، وهو كثير في القرآن الكريم، وليس شاذاً، وعندما نأتي إلى تفسيراتكم لتلك الآيات لا نجد ذكر للجر بالمجاورة.

ما يرتبط بآيات البحث من هذا القبيل كما سوف نلاحظ، أن البعض منهم يلتزمون بأن هذه الآيات لا ربط لها بالقصة المنسوبة إلى أصحاب في الكساء عليهم السلام، لكنهم ينسون مبناهم هذا في مواضع أخرى من تفاسيرهم، ويطلقون ارتباطها بأصحاب الكساء إطلاقاً المسلمات، وينسون ما ذكروه في هذا البحث. هذه الظاهرة للأسف موجودة عندهم إلى حد كبير جداً.

إذا الإنسان أراد أن يتبعها ربما يؤلف كتاباً مفصلاً في هذه المسألة.

هذه المقدمة ينبغي أن نلتفت إليها في مقاربة تلك الردود التي تصدر منهم، خصوصاً في الآيات المرتبطة بفضائل أهل البيت عليهم السلام أو بمثالب أعدائهم.

فالمحطة الثالثة ترتبط بأن هذه الآيات المترابطة هل هي ناظرة ابتداء إلى قضية حقيقية، ولا ربط لها بواقعة حصلت في الخارج أم أن هذه الآيات المترابطة ناظرة إلى واقعة حصلت في الخارج تريد أن تخبر عنها في مقام المدح، ويستنتج منها قاعدة وقانون كلي؟

في مقارنة هذه المحطة يقع الكلام في مقامين:

المقام الأول: ما يرتبط بهذه الآيات نفسها. هل نستطيع أن نحسم هذا النزاع بلحاظ هذه الآيات نفسها؟

المقام الثاني: يرتبط بالروايات. إذا لم نستطع من خلال الآيات أن نتخذ موقفاً واضحاً تجاه هذه المحطة

المثارة، هل يمكن أن نحسم الأمر من خلال الروايات الواردة أم لا؟

أما المقام الأول: بلحاظ هذه الآيات.

قد يستجد الفريق الأول -الذي يرى أن هذه الآيات ناظرة ابتداء إلى قضية حقيقية ولا ربط لها بواقعة

خارجية- ويتوسل لإثبات مدعاه من خلال التعبيرات الواردة في هذا المقطع للأفعال، نلاحظها بأنها أفعال

مضارعة، ﴿يطعمون الطعام﴾ ﴿يخافون﴾ ﴿يوفون بالذکر﴾ فعبّر بالفعل المضارع؛ بدعوى أنه لو كان

الحديث عن قضية وقعت وحصلت كما في بعض الآيات في القرآن الكريم، تحصل حادثة فتأتي

الآية وتخبر عنها، فيكون نزول الآية بعد وقوع الواقعة، فوقع الواقعة بالنسبة للآيات يكون بلحاظ

الزمن الماضي، فكان الأنسب حينئذ أن نقول: خافوا وأطعموا، لا أنهم ﴿يخافون﴾ و﴿يطعمون﴾.

فالتعبير بالفعل المضارع الذي هو في اللغة العربية موضوع للحال والاستقبال، وبما أن هذه الآيات لم

تنزل في حال حصول الواقعة، فلا بد أن نخصص الفعل المضارع للمستقبل، إذا صدر في المستقبل أن

إنساناً يوفي بنذره ويخاف يوماً ويطعم الطعام على حبه فله الجزاء كذا وكذا.

إذاً التعبير بالفعل المضارع يتوسل به لإثبات أن هذه الآيات ناظرة إلى إنشاء قضية حقيقية وقانون إلهي

أن من يفعل كذا وكذا له كذا وكذا.

هذا الاستدلال جوابه في غاية الوضوح والظهور، نؤجله للجلسة القادمة.